

قرار رقم (6) لسنة 2016

بشأن شروط وقواعد صرف المعاشات التي تقررها
الأنظمة أو العقود التي ينشؤها صاحب العمل
بتقرير مزايا إضافية أو تكميلية لقانون التأمينات
الاجتماعية.

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري

بالقانون رقم (61) لسنة 1976 والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر

بالمرسوم بالقانون رقم (69) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له،

وعلى القرار رقم (12) لسنة 1977 بشأن إجراءات ومستندات

ومواعيد صرف المعاشات ومكافآت التقاعد،

وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

بجلسته المنعقدة بتاريخ 1437/4/7 هـ الموافق 2016/1/17 م.

- قرر -

مادة (1): يجوز للمؤسسة أن تتولى صرف المعاشات التي تقررها

الأنظمة أو العقود التي ينشؤها صاحب العمل وتتضمن مزايا إضافية

أو تكميلية وفقاً للمادة (83) من قانون التأمينات الاجتماعية

المشار إليه وذلك حسب الشروط والقواعد المنصوص عليها في

هذا القرار [المحامي مسفر عايض](http://www.mesferlaw.com)

مادة (2): يشترط أن يكون صرف المعاشات المنصوص عليها في

المادة السابقة بناءً على اتفاق مع المؤسسة في هذا الشأن بعد

تزويدها بالأنظمة والعقود المقررة لها، وبمراعاة إخطار المؤسسة بأي

تعديلات لاحقة تطرأ عليها.

وعلى صاحب العمل أن يحدد مقدار المعاش المطلوب صرفه من

المؤسسة في كل حالة على حدة.

مادة (3): يسري في شأن إجراءات ومستندات ومواعيد صرف

المعاشات المشار إليها أحكام القرار رقم (12) لسنة 1977

المشار إليه فيما لم يرد في شأنه نص خاص في الأنظمة أو العقود

المقررة لها وبما لا يتعارض مع أحكامها.

مادة (4): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به

اعتباراً من تاريخ نشره، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات

اللازمة لتنفيذه.

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة

أنس خالد الصالح

صدر في : 9 ربيع الآخر 1437 هـ

الموافق : 19 يناير 2016 م